تاريخ الاستلام: 2023-01-01
تاريخ القبول:08-01-2023

التجارة غير الرسمية في الجزائر الاثار و إشكالية الاندماج في الاقتصاد الرسمي عرض تجارب دولية

أ د . صدوقي غريسي*
جامعة معسكر (الجزائر)
Sadouki_ghrissi@yahoo.fr

ط د . سي الطيب الهاشمي رضا
جامعة معسكر (الجزائر)
redalife01@gmail.com

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تحليل التجارة الموازية مع عرض الى اهم الأسباب التي أدت الى انتشارها و توسعها في الاقتصادات دول العالم هذا مع تحديد انعكاسات توسع هذا النمط من التجارة على مؤشرات الاقتصاد الكلي و الاثار الاجتماعية . هذا مع التعرض الى اهم الإجراءات الواجب اتخاذها للحد من ممارسة هذا النوع من التجارة . هذا و قد استعانت الدراسة بمجموعة من التجارب الدولية في معالجة إشكالية التجارة غير الرسمية و كيفية دمجها في الاقتصاد الرسمي . وقد توصلت الدراسة الى وجوب اتخاذ المزيد الإجراءات للحد من الاثار السلبية للتجارة غير رسمية .

كلمات مفتاحية: : التجارة غير الرسمية.، الاقتصاد الرسمي.، الاقتصاد غير الرسمي.، تجارب دولية .

Abstract:

This study aimed at analyzing the parallel trade with a presentation of the most important reasons that led to its spread and expansion in the economies of the countries of the world, with determining the repercussions of the expansion of this type of trade on the macroeconomic indicators and the social effects. This is with exposure to the most important measures to be taken to limit the practice of this type of trade. The study used a set of international experiences in addressing the problem of informal trade and how to integrate it into the formal economy. The study concluded that more measures should be taken to reduce the negative effects of informal trade, while trying to integrate it into the official economy of the country.

Keywords: informal trade, formal economy, informal economy, international experiences

المؤلف المرسل: صدوقي غريسي ، **الإيميل:** Sadouki_ghrissi@yahoo.fr

مقدمة:

تعد التجارة غير الرسمية من اهم القضايا التي شغلت اهتمام متخذي القرار و هذا من اجل البحث و التوصل لأسباب هذه الظاهرة و درجة خطورتها مع تحليل اثارها على الاقتصاد القومي . هذا مع تحديد السياسات الواجبة الاتخاذ لمحاولة ادماجها في الاقتصاد الرسمي.

ما يلاحظ على التجارة غير الرسمية انها صارت معقدة و انتشرت بشكل واسع في عدد كبير من القطاعات الاقتصادية خاصة في الدول النامية و الجزائر منها حيث مست عدد كبير من السلع و القطاعات حيث مست هذه الظارة عدد كبير من القطاعات المجتمعية التي تمارس هذه الظاهرة هذا ما يشكل خطرا بالغا على اقتصاديات القومية للدول النامية و الجزائر منها حيث قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات لتدارك الوضع مع إيجاد السبل للتعاطي معها . انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي اليات دمج التجارة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي؟

1.1. أهمية البحث

تستمد أهمية هذه الدراسة من خلال مخاطر انتشار ظاهرة التجارة غير الرسمية في الجزائر و اثرها على رسمية الاقتصاد من خلال الاستقرار الاقتصادي . حيث أصبحت ضرورة حتمية للتعامل معها و فرض الرقابة عليها و محاولة تأطيرها من اجل دمجها .

2.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى مايلي :

- إبراز المفاهيم النظرية المتعلقة بالتجارة غير الرسمية.
- تسليط الضوء على اهم اسباب التجارة غير الرسمية
- التعرض الى اهم السياسات لاعادة ادماج في الاقتصاد الرسمي .
- عرض التجارب الدولية الرائدة في مكافحة هذه الظاهرة

2. الدراسات السابقة:

1.2. تحت عنوان: التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي: تحليل ومقارنة بعض التجارب .قارة ملاك مجلة العلوم الإنسانية المجلد 20 العدد 03 ديسمبر 2009 .

اعتبر الكثير من الباحثين الاقتصاديين أن الاقتصاد غير الرسمي هو ظاهرة ملازمة للاقتصاد الرسمي، وذلك بحكم أن الأوضاع والظروف الرسمية هي التي ساعدت على توفير الجو المناسب لتواجد هذه الظاهرة وانتشارها.هدفت الدراسة إلى دراسة بعض تجارب البلدان التي نجحت سياستها في التعامل مع النشاطات التجارية غير الرسمية ، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة وجود تسيير جيد للحاكمية ، و تشجيع الاستثمار الأجنبي من اجل خلق فرص العمل وتقديم تسهيلات من اجل منح القروض ، و ضرورة إعادة النظر في القوانين الضريبية .

2.2. دراسة سعيد شوقي شاكور ، بعنوان التجارة غير الرسمية في الجزائر .

هدفت الدراسة البحث في أسباب الجارة غير الرسمية في الجزائر ،ودرجة انتشارها و توسعها وكيفية إدماجها في الاقتصاد الرسمي ، وعلاقة الكثافة السكانية و السياسات الجزائرية بممارسة التجارة الرسمية ، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الأمني ، و الحوكمة الجدية القائمة

على إشراك منظمات المتجمع المدني و القطاع الخاص في عملية التنمية وإعادة بناء الثقة في مؤسسات الدولة من شانها التقليل من التجارة غير الرسمية في الشوارع و محاولة إدماجها في الاقتصاد الرسمي للاستفادة منها .

3.2. دراسة تحت عنوان : القطاع غير الرسمي في الجزائر قارة ملاك مجلة الإقتصاد و المجتمع المجلد ارابع العدد الرابع 2006 .

عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة تنامي ظاهرة القطاع غير الرسمي، هاته الأخيرة خلفت آثارا سلبية خاصة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية. يهدف هذا المقال إلى محاولة دراسة القطاع غير الرسمي في الجزائر، مع الإشارة إلى أهم الإجراءات المتخذة لمحاربته.

4.2. دراسة تحت عنوان : الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي – دراسة تحليلية يوسف بودلة حمزة كواديد مجلة المقار للدراسات الاقتصادية المركز الجامعي تندوف العذد 03 ديسمبر 2018

هدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، والتعرف على أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى نموه وانتشاره، بالتعرض إلى أهم التدابير التي سطر□ا السلطات العمومية الجزائرية في محاربة هذه الظاهرة الخ طيرة ع لى الاقتصاد المهيكل أو الرسمي .توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات العمومية الجزائرية في مكاف حة الاقت صاد غير الرسمي، إلا أن الواقع أثبت عدم فعالية هذه المجهودات وتسجيل نمو متزايد للسوق الموازي، وبالتالي عدم تحقيق هذه الج هود لأهدافها المسطرة، وعليه يوصي الباحثان إلى ضرورة سن تشريعات جديدة تتماشى وآليات مكافحة الاقتصاد غير الر سمي في الجزائر، وتكثيف عملية الرقابة قصد ردع التجار الفوضويين والأنشطة غير الرسمية المضرة بالاقتصاد الوطني، مع د مج هذه الأنشطة في قنوات الاقتصاد الرسمي.

5.2. دراسة تحت عنوان : آليات إنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية في الجزائر كمدخل نحو دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي وتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة مدينة تبسة (الجزائر) منصر عبد العالي . طبيب عبد السلام . مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية المجلد الخامس العدد الثاني 2020

هدفت الدراسة إلى إبراز السياسة الوطنية الرامية إلى القضاء على الأسواق التجارية غير الرسمية والتي تشكل نسبة كبيرة من النشاطات الموازية، وهذا من أجل الإدماج التدريجي لكل الممارسين لهذه الأنشطة التجارية بطريقة فوضوية في النسيج التجاري العصري والمنظم، ومن خلال برنامج لإعداد وتأهيل وتنظيم الأسواق والفضاءات التجارية، وفي خطوة لضم الإقتصاد الموازي إلى الإقتصاد الرسمي مما يساهم بإرساء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتوصلت الدراسة إلى إحصاء 1122 ممارسا تجاريا غير شرعي، باستغلال واستلام 24 سوق (مغطاة وجوارية) وتهيئة 20 فضاء كأسواق أسبوعية وكذلك 03 أروقة تجارية.

6.2. دراسة تحت عنوان : إشكالية دمج الاقتصاد الخفي ضمن الاقتصاد الرسمي في الجزائر عمامرة ياسمينة . ممو سعيدة . عوادي مصطفى . مجلة العلوم الإدارية والمالية المجلد الخامس العدد الأول 2021

يهدف البحث إلى محاولة تحليل إمكانية دمج الاقتصاد الخفي ضمن الاقتصاد الرسمي في الجزائر، وذلك من خلال محاولة تقدير قيمة الاقتصاد الخفي دوليا ووطنيا، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي والتحرر المالي والاتجاه لتبني إصلاحات شاملة بغية

الخروج من النكسة التي سببها التغير المستمر لأسعار البترول في الأسواق العالمية. وقد توصل البحث إلى أن الجزائر قد اعتمدت على تطبيق استراتيجيات لدمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الجزائري من خلال آليات تفكيك الاقتصاد الخفي ودمجه في الاقتصاد الرسمي.

3. الإطار النظري للدراسة .

ظهر مفهوم التجارة غير الرسمية من قبل العديد من الباحثيين و خاصة في سنوات الخمسينات من القرن الماضي حيث تم الانتقال من اقتصاديات غير رأسمالية الى قطاعات عصرية . هذا و مع بداية فترة الستينات تغيرت النظرة و تحديد أسباب التجارة الغير الرسمية في زيادة معدلات البطالة . هذه الأنشطة التي تمارس بصورة غير رسمية من قبل الفقراء وكانت تمارس في ظروف صعبة و غير معترف بها و غير مسجلة و غير محمية وغير مؤطرة من قبل السلطات العمومية . (Said Chakour، 2007، صفحة 2)

1.3. الخلفية التاريخية للقطاع غير الرسمي :

يمكن تقسيم القطاعات الاقتصادية الى مجموعة من القطاعات مثل القطاع الزراعي ، الصناعة ، الخدمات ، حيث يوجد مجموعة من الأنشطة الرسمية في المدن مثل المؤسسات و بعض الأنشطة الغير رسمية مثل بعض الحرف و التي تضم يد عاملة غير مؤهلة و مجموعة وضائف غير شرعية حيث ميز بين قطاعات من الإنتاج و التي تستخدم التكنولوجيات الحديثة في العملية الإنتاجية حيث تتمركز في القطاع الصناعي و قطاع تقليدي يعتمد على الزراعة . **(بوزيدي سليمان، صفحة 02)**

2.3 . تعريف التجارة غير الرسمية :

هي تجارة تمارس بغير ترخيص قانوني ،و لا تخضع للتشريعات الرسمية و لا تستند إلى فاتورات و تشمل مبادلات السلع و الخدمات التي لا يشملها الجرد ،كما لا تغطيها الجباية الضريبية أو الإعفاء الضريبي . **(معسكري سمرة، 2020، صفحة 03)** هذا و يمكن تعريفها على انها مجموعة أنشطة تجارية تمارس في الشوارع و التجارة المتنقلة حيث تمارس عادة في الأماكن المزدحمة بالأشخاص و تحتوي على تجمعات شعبية كبيرة . (Caroline STAMM)

هذا و يمكن تعريفها من طرف بعض الاكاديميين على انها غياب الأطر التصريحية لممارسة الأنشطة التجارية من بيع و خدمات ما بعد البيع للسلع و هي غير الخاضعة للرقابة و التامين (Jérôme Monnet, 2006, p. 97).

4. أسباب التجارة غير الرسمية :

هناك العديد من الأسباب التي تشرح انتشار ظاهرة التجارة غير رسمية و التي يمكن ذكرها فيمايلي :

1.4. نظرية الموارد:

تقوم هذه النظرية على أساس ان الافراد و الذين يمارسون الأنشطة التجارية غير الرسمية الى تلبية الاحتياجات الأساسية و هذا ما يبرر البحث عن الموارد بمعنى ان الفاعلين الاقتصاديين و القطاعات ذات الأنشطة الموازية تهدف الى ضمان الاستخدام الفعال لمواردها الخاصة المتاحة لتحقيق اقصى ربح ممكن دون الدخول في الأسواق الرسمية و التي تحد من قيمة الأرباح في نظرهم . . (SMAILI Nabila, 2018, p. 74)

2.4. أسباب تنظيمية أخرى :

يمكن ان نعزو أسباب التجارة غير رسمية الى حجم الضرائب المرتفعة و هذا ما يعدو الافراد الناشطين في هذا القطاع الى الامتناع عن التصريح بانشطتهم و عدم دفع هذه المستحقات من الضرائب و الرسوم . **(شياب حمد شيحان، 2013، صفحة 10).**

-الفساد الإداري : يتعلق الفساد الإداري بمظاهر السلبية التي يمارسها لموظفين مثل طلب الرشاوى ، و التلاعب في منح التراخيص التجارية ،و البيروقراطية المبالغ فيها الأمر الذي يدفع بأصحاب رؤوس الأموال إلى مزاولة أنشطتهم بصورة غير رسمية . **(بوجرفة بن ناصر، 2010، صفحة 139)**

-عدم كفاية العرض، خاصة السلع و الخدمات التي تقوم الدولة بتقديمها.

-البطالة و تفشي ظاهرة الفقر خاصة في البلدان النامية .

-عدم وجود ضمانات كافية من طرف الدولة لناشطين الاقتصاديين من الاستفادة من خدماتها مثلا كالاستفادة الجيدة من قوانين الحماية الاجتماعية. **(المأمون علي عبدالمطلب جبر، 2015، صفحة 225)**

3.4. سمات التجارة غير رسمية :

تتميز التجارة غير رسمية بمايلي : **(بن عزوز محمد دحماني يونس، 2010، صفحة 388)**

-غياب الالتزام بالنصوص القانونية المحددة و المنظمة للقطاع التجاري مثل السجل التجاري و التراخيص المنظمة للقطاع .

-عدم وجود هياكل قابلة للتصنيف .

- ضعف استخدام التكنولوجيا .

-غياب الكفاءة المهنية .

-محدودية رأس المال المستثمر ، وينشط بمستوى منخفض من الإنتاجية.

4.4. أثار التجارة غير الرسمية:

من بين اهم الاثار الناجمة عن التجارة غير رسمية نجد ان الفاعلين الاقتصاديين الذين يشتغلون بهذا القطاع غير مصرحين في قوائم الضمان الاجتماعي و بالتالي فقدان جميع الحقوق الاجتماعية . هذا إضافة الى عزوفهم عن دفع الضرائب مما يسبب مجموعة من الخسائر للخزينة العمومية و تضعف بالتالي محصلاتها من هذه الموارد المالية مما يضعف قدرة الدولة على القيام بمهامها التنموية من بنى تحتية . **(معسكري سمرة، 2020)**

التجارة غير رسمية تؤثر على ربحية التجارة الرسمية من خلال ترويج منتجات و خدمات تقل أسعارها عن السلع المعروضة بشكل رسمي .

-عرض و بيع منتجات غير مطابقة لمعايير الجودة و السلامة و تعتبر مضرة للمستهلك .

-فشل أصحاب المؤسسات المصغرة بسبب المنافسة التي تفرضها التجارة غير شرعية .

-التأثير على سمعة الماركات التجارية من خلال التقليد . **(أحمد يحي محمد،، 2021، صفحة 248)**

-تشوه المعلومات و الإحصائيات الاقتصادية و عدم دقتها ، وتصبح المؤشرات الاقتصادية مثل سعر الصرف و معدل التضخم

و نسبة البطالة غير مناسبة لصنع السياسات الاقتصادية . (نجاة مسمش، 2018، صفحة 105)

5.4. الحلول و آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي .

توجد العديد من الاليات التي تمكن من دمج التجارة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي و هذا من خلال مايلي :

-إنشاء جمعيات أعمال ، حيث يمكن لهذه الجمعيات في الاطار غير الرسمي فرصة لتبادل احسن الممارسات مثل جمعيات النساء المعاملات لحسابهن في الهند .

-تبسيط و تسهيل الإجراءات الإدارية أمام التجار .

--تجنب آو إلغاء تطبيق الضرائب بأثر رجعي على التجار. (رشيدة حمودة، 2019، صفحة 115)

- تعديل النظام الضريبي بما يمكن من تخفيض معدلات الضريبة على الأنشطة التجارية و هذا للدفع بعدم التصريح بالانشطة و عذم دفع المستحقات على ممارسة النشطة التجارية .إصلاح أو تعديل النظام الضريبي من خلال: تخفيض معدلات الضريبة ،و ترشيد الإعفاءات الضريبية و الجمركية ، وتطبيق مبدأ صرامة و الحزم في تطبيق العقوبات على التهرب الضريبي.

-تحسين الرواتب و الأجور في القطاع الرسمي ، ومحاولة الدولة لخلق توازن بين الإنتاجية و مستوى الأجور ، حيث أن ضعف المداخيل يؤدي إلى التوجه إلى ممارسة التجارة غير رسمية لغرض تحسين المستوى المعيشي . (بورعدة حورية ، 2014، صفحة 83)

-توفير الحماية الاجتماعية ، من خلا ل إدخال تحسينات متواضعة في ظروف العمل و اتخاذ الإجراءات اللازمة للسلامة. (رشيدة حمودة، 2019)

5. تجارب دولية لإدماج التجارة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي

تعد ممارسة التجارة غير الرسمية ذات اثار كبيرة و سلبية على اقتصاديات دول العالم حيث تسبب لها خسائر مالية كبيرة فحسب دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية أظهرت ان معدل متوسط التجارة غير الرسمية يختلف من بلد الى اخر و من منطقة الى أخرى حيث يقارب 30 % في دول أمريكا اللاتينية ، وما يفوق 80% في بعض دول إفريقيا ، وينشر بصورة كبيرة في الدول المغاربية مثل الجزائر و تونس و المغرب خاصة. (Zaza Elandaloussi,, p. 91)

هذا و يمكن عرض اهم التجارب الدولية في مجال مكافحة التجارة غير رسمية حيث يمكننا عرضها على النحو الاتي:

1.5. التجربة السنغال :

اتخذ السنغال مجموعة من الإجراءات لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا بهدف دعم و ترقية هذا القطاع و ضمان عدم توجه الشباب الى نمط التجارة غير الرسمية . هذا و قد قامت بالتركيز على قطاع الحرف نظرا لأهميته الكبيرة و احداث وحدة الإنتاج وإصلاح الحرف التي تعرف ب UPPAواهتمت بتكوين و تأهيل اليد العاملة مجانا ليتم دمجها مباشرة في المؤسسات الصغيرة و قطاع الحرف ، و السياسة المهمة التي اتخذتها هي تخفيض الضرائب لتشجيع تسجيل النشاطات التجارية بصفة رسمية ، وأنشأت صندوق لدعم التجارة غير رسمية في محاولة منها لقياس حجمها و دمجها تدريجيا ، في الاقتصاد

الرسمي ن ، و قامت بتطوير برامج الكترونية مثل برنامج GAINE، و ORBUSتامين المعلومات المتعلقة بالتحصيل الجمركي ، ورقمنه ملفات المستوردين على أرضية رقمية موحدة متاحة لجميع المتعاملين و أجهزة الرقابة . **(قارة ملاك، 2010، صفحة 72)**

2.5. تجربة البيرو:

تعد البيرو من البلدان ذات الانتشار الواسع لظاهرة التجارة غير الرسمية هذا و لمواجهة الاخطار و محاولة ادماج هذا النوع من التجارة قامت البيرو بخلق مشاريع تسمى مشاريع تسجيل الاعمال ، و هو عبارة عن منتدى أعمال ، و هدف المشروع إلى إضفاء الصيغة أو الطابع الرسمي إلى المشاريع التجارية التي تعمل أو تنشط بصورة غير رسمية ن و خلال الفترة الممتدة ما بين 1991 إلى 1994 تم إدماج من خلال هذا المنتدى 275 ألف مشروع تجاري في القطاع الرسمي ، و تم إنشاء 105 ألف شركة جديدة، مما نتج عنها توفير 1550 ألف فرصة عمل ، و زادت حصيلة الضرائب بنحو 1.2مليلر دولار. **(مطهري كمال ، بوثلجة عبد الناصر، 2016)**

3.5. التجربة المصرية :

تعد التجربة المصرية في عملية ادماج التجارة غير الرسمية و القضاء عليها من اهم التجارب على مستوى القطر العربي حيث نجد تشكل جمعيات ممثلة لانشطة تجارية من هذا القبيل مثل جمعية بائعي اطعمة الشوارع حيث قامت هذه الجمعية بتنظيم قطاع التجارة في ما يخص الأطعمة و رجعت همزة الوصل مع الحكومة في هذا الجانب . هذا وقد قامت بعقد دورات تدريبية للباعة في كيفية تداول الأطعمة و جوانب النظافة و كيفية مصاحبة مسؤولي النظافة لهم وتنج عنها توفير قروض لهؤلاء الباعة و تم تسجيلهم رسميا في مصالح السجل التجاري ، وقامت جمعية الباعة المتجولين بإنشاء صندوق للزمالة و تعمل على توصيل الرعاية الصحية للباعة و أسرهم ، تم تعميم العمليات على كل الباعة المتجولين باختلاف أنشطتهم . **(مطهري كمال ، بوثلجة عبد الناصر، 2016)**

4.5. تجربة جنوب إفريقيا :

أعطت حكومة جنوب افريقيا أهمية بالغة للجماعات المحلية في عملية احتواء الافراد الذين يمارسون هذا النوع من التجارة حيث تم انشاء مجموعة منتديات للاقتصاد غير الرسمي هذا و قد استثمرت الجماعات المحلية في تشييد البنى التحتية الخاصة بهذا النوع من التجارة من انشاء للأسواق و المحلات و تنظيمها هذا مع انشاء خدمات للتجار شملت المياه و الكهرباء و توفير السلع و الأسواق ، وخصصت موارد لدعم تجار الشوارع . **(عقون سعاد،العيهار فلة، 2019، صفحة 119)**

5.5. التجربة التونسية :

تعد العائدات من التجارة غير الرسمية مهمة جدا فحسب دراسات صندوق النقد الدولي بعرض احصائيات الاقتصاد غير الرسمي في تونس و الدول العربية حيث تبين ان التجارة غير الرسمية تساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 46.30 % و 28.6 % من مجموع وحدات الاتناج .

الشكل رقم 01: توزيع وحدات الإنتاج حسب الأنشطة الاقتصادية ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير الرسمي في تونس لسنة 2012.

(بالنسبة المئوية)

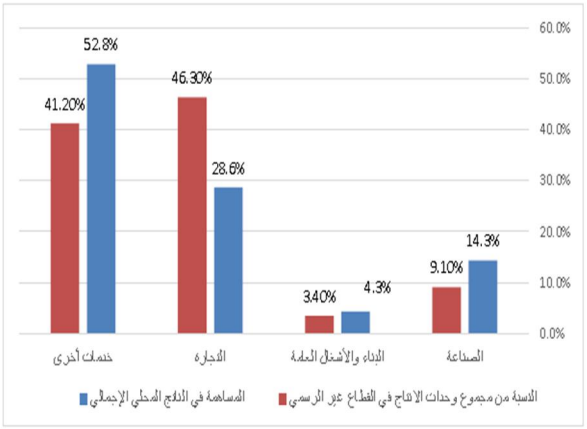

المصدر :صندوق النقد الدولي 2017، مقال متاح على موقع http://www.amf.org.ae ،تاريخ الاطلاع 2021/04/17.

قامت السلطات التونسية باتخاذ مجموعة من الإجراءات لادماج التجارة غير الرسمية و هذا بهدف خلق مناصب العمل في الاطار الرسمي حيث قامت باتباع سياسات تجارية و مالية و جمركية تمكنها من ذلك هذا و قد قامت بإنشاء صندوق القرض التعاضدي من اجل منح قروض ، و توفير الدعم المالي ، و صندوق التضامن الوطني مهمته تمويل المشاريع الصغيرة وإيجاد مصادر لدخول مستقرة للأفراد ، و أنشئت البنك الإسلامي التونسي ، الذي يقتضي دوره في تقديم قروض دون ضمانات أو فوائد ربوية ،. **(قارة ملا ك، 2009، صفحة 202)**

6. الخاتمة:

تعد إشكالية التجارة غير الرسمية من اهم العقبات في تطور الاقتصاد القومي لاي بلد حيث بالاعتماد على بعض التجارب الرائدة و التي تأخذ بعين الاعتبار ثقافة المجتمع وجد ان عملية دمج التجارة غير الرسمية يستلزم اتخاذ مجموعة من السياسات على مستوى التجارة و المالية و سياسات التشغيل هذا اذافة الى توفير البنية التحتية الازمة لممارسة التجارة هذا و قد توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات يمكن ذكرها على النحو الاتي :

- ضرورة إعطاء أهمية البالغة لانشاء الجمعيات المنظمة لهذه التجارة حتى تكون همزة وصل بين مؤسسات الدولة و مجموع الناشطين في قطاع التجارة غير الرسمية .

-أهمية اجراء مجموعة من الدراسات من المصالح التقنية لاعطاء اهم الأسباب التي تادي الى هذه الظاهرة مع إعطاء الحلول اللازمة لها .

- -مراجعة كفاءة النظام الضريبي المنظم لهذا النوع من التجارة .

-إزالة كافة العوائق البيروقراطة فيما يخص الحصول على تراخيص ممارسة نشاط التجارة .

-مكافحة كافة أنواع الفساد .

-إشراك جميع الأطراف الفاعلين ، وأصحاب المصلحة طوال عملية التخطيط لإدماج التجارة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي .

قائمة المراجع :

1- Caroline STAMM. (s.d.). le commerce informel : évolution des approches dans le temps et dans l’espace.

2- Jérôme Monnet. (2006). le commerce de rue, ambulant ou informel et ses rapports avec la métropolisation : une ébauche de modélisation. Presses de Sciences Politique, n° 39.

3- Said Chakour. (2007). Cécile PerretLe commerce informel en AlgérieLa . revue des économiste critiques, N°02 .

4- SMAILI Nabila. (2018). , problematique de l’economie nformelle en algerie . these doctorat universite de tizi ouzou .

5- Zaza Elandaloussi,. (s.d.). le commerce informel en algerie quel avenir. La Revue des Sciences Commerciales, vol16 , N°01.

6- أحمد يحي محمد، .(2021) .د ا رسة أثر الإقتصاد غير الرسمي علي الاقتصاد المصر ي، .مجلة البحوث المالية و التجارية ,المجلد 22 العدد02 ،.

7- المأمون علي عبدالمطلب جبر .(2015) .الاقتصاد الغير رسمي في مصر .المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة –جامعة الازهر ,العدد 13.

8- بن عزوز محمد دحماني يونس .(2010) .،القطاع غير الرسمي وجدل إدماجه في النشاط الاقتصاد القانوني، .مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية)المجلد 8 العدد 01.(

9- بوجرفة بن ناصر .(2010) .ظاهرة الاقتصاد غير رسمي ، .مجلة دفاتر اقتصادية ,مجلد 04 العدد 1.

10- بورعدة حورية .(2014) . ،الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر .رسالة ماجستير ،جامعة وهران .

11- بوزيدي سليمان .(.s.d) .القطاع غير الرسمي .مجلة الحوار الثقافي ,المجلد 03 ، العدد 02.

12- رشيدة حمودة .(2019) .إشكالية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي، . .اطروحة دكتوراه جامعة بسكرة.

13- شياب حمد شيحان .(2013) .إقتصاد الظل بين السببية والتحييد . مجمة جامعة الأنبار لمعموم الاقتصادية والإدارية , العدد10.

14- عقون سعاد،العيهار فلة .(2019) .،مبادرات الجماعات المحلية لبدان افريفيا اتجاه الاقتصاد غير الرسمي . مجلة ابعاد اقتصادية ,،الجلد09 ، العدد 01.

15- قارة ملا ك .(2009) .، التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي: تحليل ومقارنة بعض التجارب .مجلة العلوم الانسانية , مجلد أ ، عدد 32 .

16- قارة ملاك .(2010) .إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك،تونس والسنغال . أطروحة دكتوراه.

17- مطهري كمال ، بوثلجة عبد الناصر .(2016) .رهان الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي " تجارب دولية . المجلة الجزائرية للمالية العامة ,العدد 06.

18- معسكري سمرة .(2020) .اشكالية معالجة التجارة غير الرسمية في الجزائر Journal of Contemporary Business and Economic Studies, Vol.03 No.04. .

19- نجاة مسمش .(2018) .، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي، .اطروحة دكتوراه ، جامعة بسكرة.